مقترح أرضية الدورة العاشرة من المناظرة الوطنية حول إصلاح منظومة التربية والتكوين

في موضوع:

السياسات التربوية: أي استراتيجيات لتفعيل الاصلاح؟

لقد عرفت منظومة التربية والتكوين العديد من الاصلاحات، واكبت كل التحولات التي عرفها المغرب منذ البدايات الأولى لتفتق امال الحركة الوطنية، مرورا باللحظات العصيبة التي صاحبت بناء الدولة الحديثة وما انتجته من صراعات ايديولوجية بين مختلف الفرقاء السياسيين، وصولا إلى ما بعد (الربيع العربي) التي أنتجت انتظارات كثيرة في التطلع نحو انتقال ديمقراطي، يؤمن للمواطن المغربي جزء من حاجياته وانتظاراته: تعليم عمومي فعال ذي جودة، تغطية صحية تضمن الحد الأدنى من الكرامة الانسانية، تشغيل...الخ

إن المتتبع للسياسات التربوية (أو سياسات التعليم كما يحلو للبعض) تكاد تنكشف أمامه حقيقة ساطعة مفادها أننا لم نعدم يوما التنظير للإصلاح، ولا نفتقر إلى المداخل الكلية لتصور الاصلاح، بل مشكلتنا الحقيقية تكمن في التنفيذ، في اسقاط التطلعات والمرجعيات الكلية للإصلاح و اخراجها إلى ارض الواقع؛ مشكلتنا تكمن في استراتيجيات تنفيذ السياسات العمومية عامة والسياسات التربوية/التعليمية خاصة. لا يعترض أحد على المبادئ الكلية التي وضعتها الحركة الوطنية (التعميم، المجانية، التوحيد، المغربة)، لكننا لا زلنا إلى الآن نخوض في النقاش حول بعض أو جل هذه المبادئ، خير مثال اشكالية المجانية التي نوقشت مؤخرا ضمن أشغال الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكأننا نعود القهقرى إلى نقاش يكاد يكون محسوما لذا المجتمع المغربي. كما لا يخفى على الجميع استلهام مشروع الاصلاح الجاري من مبادئ و مقتضيات والموجهات الكبرى التي تضمنها الميثاق، حتى نكاد نجزم أن الاصلاح الحالي هو اعادة تنزيل للميثاق بثوب جديد، بمعنى تغيير في استراتيجيات التنزيل، وبلورة لمدخلات سياسات تربوية أولويات تنفيذ جديدة.

إن الحديث عن استراتيجيات السياسات التربوية لا يبتعد كثيرا عن اشكالية تنفيذ السياسات التربوية، لأن كل سياسة تربوية تبنى على أساس مرجعية واضحة ترهن الفاعل السياسي ضمن رهانات محددة هي من يوجه مختلف استراتيجيات التنفيذ. فالمشكلة في عمقها ترتبط في اعتقادنا باستراتيجيات التنفيذ، وما يصاحبها من وسائل وموارد (بشرية، مالية، مادية، بيداغوجية...). من هذا المنطلق حاولنا فتح النقاش حول السياسات التربوية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: اي رهانات للسياسات التربوية؟

إن المتخصص في السياسات العمومية ينشغل في مقدمة تفكيره سواء على مستوى تحليل السياسات أو تقييمها، بإشكالية المرجعيات التي تؤطر أية سياسة عمومية. فسؤال المرجعية قد يحيل إلى أبعاد متعددة منها ما هو ايديولوجي (تصور منظومة التربية والتكوين ضمن نطاق ايديولوجي: لبيرالي ، اشتراكي، اسلامي...) باعتبار أن الشأن التربوي مجال الايديولوجيا بامتياز، لأنه الوسيلة المثلى للأنظمة للتحكم في المجتمعات (التنشئة الاجتماعية والسياسية). كما أن المرجعيات قد تحيل إلى البرامج الانتخابية ضمن نطاق الأنظمة الديمقراطية التي تتنافس فيها برامج أحزاب تتناوب على الحكم بشكل سلمي، وكل يدلي بدلوه في اختيار رهاناته من التعليم. من هذا المنطلق فإن لكل سياسة عمومية رهانات مستمدة من مرجعيات ثاوية وراء الفعل والفاعلين: فما هي رهانات الفاعلين السياسيين ضمن السياسات التربوية؟ كيف تبنى هذه الرهانات إن وجدت؟ ما خلفياتها ومرجعياتها الفكرية والإيديولوجية؟

المحور الثاني: أية استراتيجيات للسياسات التربوية؟

إن السياسات العمومية القطاعية ترتهن باستراتيجيات الفاعلين، التي تعني رؤيتهم للإصلاح ولكيفيات تنزيله بما يحتفظ بروح التوجيهات الكبرى التي تتضمنها التوافقات الكبرى للمجتمع. فتنزيل رؤية 2030 مثلا تحتاج إلى استراتيجيات للقطاعات المعنية بالتربية والتكوين، سواء من حيث منهجية اشتغال الفاعلين أو طرائق تدبير القطاعات المعنية، حيث تحدد الأولويات والخطوات والمراحل و الامكانيات والموارد، سواء ضمن مخططات أو تدابير ...

يبدو أن غياب الوضوح على مستوى الاستراتيجيات غالبا ما يؤدي إلى الانزياح عن روح الاصلاح حتى ولو صدقت نواياه. فاختيار مخطط استعجالي لتدارك ما يمكن تداركه من روح الميثاق، لم يكن قصورا على مستوى التصور بل كان بالدرجة الأولى خللا على مستوى استراتيجيات التنزيل (التنزيل الصاعد بدل التنزيل النازل، كما ورد ضمن تبريرات وزيرة التعليم المدرسي سابقا). أيا كانت المبررات التي قد يسوقها الفاعلون ضمن السياسات التربوية، فهل يمكن الحديث عن وجود وعي استراتيجي لذا الفاعلين (وزراء، خبراء، مدبرين مركزيين، مدبرين جهويين...)؟ إن كانت هناك من استراتيجيات، ما هي ملامحها؟ وهل يمكن الحديث عن دور للوزراء في تدبير قطاع التربية والتكوين؟ اي هل من استقلالية في التدبير لذى الفاعلين المسؤولين عن السياسات التربوية حتى يتسنى لهم وضع استراتيجياتهم؟

المحور الثالث: اشكالية تنفيذ السياسات التربوي:

إن المقصود بإشكالية التنفيذ حتى لا يقع الخلط بين المحورين الثاني والثالث، هو المستويات الدنيا المرتبطة بالوسائل والموارد المادية والمالية والبشرية. فكثيرا ما نقف ضمن نقاشات عمومية حول معيقات كثيرة تعترض السياسات العمومية، منها ما يرتبط بإشكالية الموارد البشرية غير المؤهلة، الفساد وجيوب

المقاومة، وتهميش الكفاءات البشرية، إسناد المسؤولية لغير أهلها، الولاءات والمجاملات والحزبية... كلها مظاهر لهذا الخلل على مستوى الموارد البشرية. وهناك من يختزل اشكالية التنفيذ في ضعف الرقابة بكل أنواعها: الإدارية (المفتشيات التي تنشط تحث الطلب ولتصفية الحسابات)، القضائية (تقارير المجلس الأعلى للحسابات التي لا تسمن ولا تغني من جوع)، السياسية (الرقابة البرلمانية التي تخضع للمزايدات الحزبية الانتخابوية ولا تراعي الصالح العام). أو ترتبط بضعف الترسانة القانونية والغموض الذي يضيع الحقوق ولا يحدد المسؤوليات حتى يتحقق شعار ربط المسؤولية بالمحاسبة و نوقف ظاهرة الافلات من العقاب. وهناك من يربط ضعف تنفيذ السياسات إلى غياب الموارد والإمكانيات الضرورية (موارد مالية، مادية، ظروف عمل، علاقات عمل...). فضلا عن اشكاليات مرتبطة بالتدبير السيئ (لا مركزية معطوبة، غياب استقلالية القرار التربوي، مزاجية المسؤولين عن التدبير...)؛ كثيرة هي المبررات حسب المسؤولين عن التنفيذ، وكثيرة هي مظاهر اشكالية تنفيذ السياسات التربوية وإن اختلفت مداخلها ومقارباتها. لكن الأكيد من كل ذلك هو واقع وجود أزمة لم نزل نعيش احد فصولها تعتمل امامنا اللحظة. فما هي مظاهر أزمة تنفيذ السياسات التربوية؟ وكيف يمكن تجاوزها حتى لا نسقط في اليأس إن فشلت التجربة الحالية؟ هل يمكن تجاوز فعلا هذه المظاهر أم أنها قضايا هيكلية مرتبطة بأزمة عامة تكتنف السياسات العمومية ولا تقتصر على قطاع بعينه؟